



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموالي ٢٠٠٩/١/٢٠ م - برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بليان و محمّد صلاب التقيشدي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو التمن العاتونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

التمير / رئيس ديوان الوقف السني/ إضافة لوظيفته/وكيله المحامي حسن

رجب عبد السلام .

التمير عليهم/١- ورثة طالب عبد العباس/ إضافة لشركة مورثهم و وكيلهم المحامي علي حسين السعدي

٢- صبيح خلف صدام

٣- عبد سلمان حسين

الادعاء:

إدعى المدعون (التمير عليهم) لدى محكمة القضاء الإداري ان الملكة تشمل ٢١٢/٢ مناوي باشا أحيل على مورثهم بموجب معاملة الاستبدال الممتلدة على موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وبموجب القسام الشرعي المتضمن وفاة مورثهم وانحصار ارثه بأولاده الراشدين وشريكهم والشخص الثالث وبعد نفع نصف بدل الاستبدال ورد الكتاب المرقم ٧٧٤ في ١٩٨٤/٣/١١ قصاص من مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في البصرة المتضمن إلغاء معاملة الاستبدال وبناء عليه قامت مديرية التسجيل بتنفيذ مضمون الكتاب وقد نظم المدعون لدى دائرة المدعى عليه/إضافة لوظيفته الا انه لم يتم الرد وعليه أقام هذه الدعوى ونتيجة المرافعة الحضورية العتنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١ ويعند



اضماره ٢٠٠٩/٧٥ / الحكم وبالغاء كتاب العدعي عليه المتضمن لغفاء معاملة استبدال العطار ٢١٢/٢ منوي باشا مع تحصيله المصاريف وأتعاب المحاماة وقد صدق القرار بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٩/اتحادية/تميزيز/٢٠٠٩ في ٢٩/٣/٢٠٠٩ وقدم وكيل رئيس ديوان الوقف السني في ٣/٩/٢٠٠٧ طلباً لإعادة المحاكمة وعليه وبعد إجراء المرافعة أصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها المرقم ٢٠٠٧/٦٣ في ٩/٣/٢٠٠٨ المتضمن رد دعوى طالب إعادة المحاكمة مع تحصيله الرسوم وأتعاب المحاماة وقد نقض القرار المذكور على اثر تميززه بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ٩/اتحادية/تميزيز/٢٠٠٨ في ٢٤/٤/٢٠٠٨ وبغاء عليه قدم وكيل المطلوب إعادة المحاكمة بحقهم طلباً لمحكمة القضاء الاداري لرد دعوى طالب إعادة المحاكمة ولما تقدم أصدرت المحكمة المذكورة حكمها المرقم ٢٠٠٧/٦٣ المؤرخ ٣/١١/٢٠٠٨ المتضمن رد دعوى طالب إعادة المحاكمة إضافة لوظيفته مع تحصيله المصاريف وأتعاب المحاماة ، ضمن وكيل المميز/إضافة لوظيفته بالحكم المذكور بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢/١٢/٢٠٠٨ طلباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

**القرار:**

لدى التفقي والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية لقرار قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ، وانه جاء إتباعا لقرار النقض الصادر من هذه المحكمة بعدد الاضماره ٩/اتحادية/تميزيز/٢٠٠٨ في ٢٤/٤/٢٠٠٨ حيث نذقت محكمة الموضوع عريضة دعوى طالب إعادة المحاكمة/إضافة لوظيفته وثبت لديها بنتيجة ذلك بان طالب إعادة المحاكمة لم



يقول عليه على أي سبب من الأسباب الواردة في المادة (١٩٦) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وإن ما أثاره من الأسباب لطلب إعادة المحاكمة سبق أن نوقش عند نظر الدعوى الأصلية المرفوعة ٧٥/٢٠٠٩/أدري/٢٠٠٩ وبذلك تكون الشروط المقررة لطلب إعادة المحاكمة وفقاً للمتطلبات المادة (١٩٦) مرافعات مدنية غير متعلقة في الدعوى مما يقتضي ردّها وحيث إن الحكم المميز قد التزم بوجبة النظر القانونية المتقدمة وأقصى بريد دعوى طالب إعادة المحاكمة مع تحميله المصاريف وأتعاب المحاماة لوكيل المطلوب إعادة المحاكمة ضدّهم لذا فإن الحكم المميز جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه مع تحميل المميز إضافة لوقفه رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/١/٢٠ م .

  
الرئيس

مدحت المحمود

  
العضو  
فاروق محمد السعيد

  
العضو  
جعفر تامر حسين

  
العضو  
اكرم طه محمد

  
العضو  
اكرم احمد بايان

  
العضو  
محمد صائب القسبي

  
العضو  
عزود صالح التميمي

  
العضو  
ميثقال شمعون

  
العضو  
حسين ابو التمن